مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد 03 / العـــدد (02)
جوان2022/ ص (81_93)

واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تفعيلها

The reality of political participation in Algeria and the challenges of its activation

قندوز عبد القادر (*)

مبطوش الحاج (**)

تاريخ الاستلام: 17 / 09 / 2022 تاريخ القبول: 19 / 09 / 2022 تاريخ النشر:30 / 09 / 2022

ملخص:

تتناول الدراسة واقع العملية الانتخابية في الجزائر واهم التحديات التي تعتريها، فالانتخابات تشكل العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث، باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكامهم ومحاسبتهم، كما ان المشاركة السياسية اليوم تمثل جوهر الممارسة الديمقراطية، كونها تمكن الفرد من لعب دور أساسي في العملية السياسية، والجزائر في تجربتها الديمقراطية عرفت مجموعة من الاشكال والانماط في عملية المشاركة السياسية منذ تبني التعددية السياسية، كما ان أزمة المشاركة السياسية شكلت تحديا في بناء الجزائر الجديدة، وهو ما يفسر ارتباطها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة.

الكلمات المفتاحية: العملية الانتخابية، التحول الديمقراطي، العزوف السياسي، الديمقراطية.

Abstract :

The study deals with the reality of the electoral process in Algeria and the most important challenges facing it. Elections constitute the backbone of the modern democratic political system, as a tool that enables the governed to choose their rulers and hold them accountable, and political participation today represents the essence of democratic practice, as it enables the individual to play a key role in the political process. And Algeria, in its democratic experience, has known a number of forms and patterns in the process of political participation since the adoption of political pluralism, and the crisis of political participation posed a challenge in building the new Algeria, which explains its link to economic and social factors to a large extent.

key words: The electoral process, democratic transition, political reluctance, democracy.

(*) طالب دكتوراه، جامعة ابن خلدون تيارت، مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية المقارنة (الجزائر)
Abdeklader.guendouz@univ-Tiaret.dz

(**) استاذ التعليم العالي، جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر).

مقدّمة:

تلعب الانتخابات الديمقراطية دورا كبيرا في شرعية أي نظام سـياسي ، وهي التعبير عن الإرادة الصريحة للشعب عن إختيار من يحكمه، وذلك من خلال المشاركة السياسية التي تعد الانتخابات أحد مظاهرها المتعددة، فالانتخابات بهذا المعنى هي إحدى صور الرقابة الشعبية على السلطة والتي تفترض وجود بدائل مختلفة من قوى سياسية واجتماعية تقترح السياسات والبرامج التي تتناسب وتوجهاتها ونظرتها للتغيير ، فهي تعكس من زوايا متعددة مدى تطور تجربة الإصلاح الديمقراطي في أي نظام سياسي، وفعالية العملية الانتخابية بذلك مرتبطة بدرجة الانفتاح السياسي في الدولة وبدرجة نضج تكويناتها الاجتماعية والسياسية.

وقد تنوعت التجارب السياسية في الأقطار المغاربية وتباينت في تعاملها مع الديمقراطية حيث شهدت مؤشرات عديدة على الانفتاح الديمقراطي، اضطرت فيها بعض النظم السياسية إلى تبني بعض الإصلاحات السياسية التي لم تكن كافية للحديث عن تحول ديمقراطي، ومن جهة ثانية اتخذت بعض النظم السياسية خطوات أكثر جدية نحو التحول الديمقراطي.[1]

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي دخلت مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، وخوضها المسار الديمقراطي الذي كان متعثرا في بدايته منذ سنة 1988، إلا أن ما أرق النظام السياسي الجزائري طيلة مرحلة التحول الديمقراطي خاصة بعد إلغاء المسار الانتخابي ودخول الجزائر دوامة العنف هو ما زاد الهوة بين الشعب والسلطة وإنعدام الثقة، فأصبح ضعف المشاركة السياسية هاجسا كبيرا بالنسبة للسلطة الحاكمة، غزوف تام وصل إلى حد انكار شرعية النظام في البلاد، وعليه نطرح إشكالياتنا التالية:

كيف اثرت أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح اشكالات الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالعملية الانتخابية والمشاركة السياسية ؟
- هل ساهمت ازمة المشاركة السياسية في احداث تحول ديمقراطي في الجزائر ؟
- هل الظروف والأزمات التي تشهدها الجزائر تعتبر تحديا للسلطة في بناء الجزائر الجديدة؟

المحور الأول: مفهوم المشاركة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

أولا: تعريف التحول الديمقراطي

كلمة التحول تقابلها باللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة إلى أخرى أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر. وتعتبر عملية التحول بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

[1] مصطفى والإعلام ***جامعة الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)***، رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،2008-2009)، ص.116.

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو: «مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية الى إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي».[2]

ثانيا: مفهوم المشاركة السياسية

اصطلاح المشاركة مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية Participaté ويتكون هذا المصطلح من جزئين Pars بمعنى جزء والثاني Conpore وتعني القيام بـ وبالتالي المشاركة تعني to take part أى القيام بدور معين.[3]

وتعني كلمة مشاركة في اللغة العربية "الشركة "أو الشرك (بكسر الشين) إي بمعنى قد تشاركا أو شارك أي شارك أحدهما الآخر، وهي تعني المشاركة والشريك هو المشارك، وجمعها شركاء والشريكة وجمعها شرائك والشركة تكون في البيع والميراث.[4]

يعرفها صامويل هنتنغتون بانها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان النشاط فرديا، أو جماعيا، منظما، أم عفويا، أم متواصلا، أو منقطعا، سلميا، أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال، إذا المشاركة السياسية تعتبر أحد أهم عوامل التنمية السياسية، ذات العلاقة المتلازمة مع المأسسة السياسية كما أن الاستقرار السياسي يكون بإيجاد المؤسسات سياسية وأحزاب تعمل على تنظيم عملية المشاركة وتوسيع دائرتها. [5]

كما يرى العديد من الكتاب بتوسيع مفهوم المشاركة السياسية وعدم اقتصارها على الظاهرة الانتخابية، إننا لا يمكن أن نتجاهل اليوم أهمية الأعمال الإحتجاجية والحركات الاجتماعية الجديدة وكذلك المظاهر السياسية المرتبطة بإستخدام الانترنيت في مجال المشاركة السياسية، في هذه الحالة تشمل كل شيئ أي شيئ.[6]

وكاستنتاج عام فالمشاركة السياسية هي عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة، فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في تقلد منصب سياسي، السعي نحو منصب سياسي، العضوية الإيجابية أو السلبية في تنظيم سياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت والاهتمام العام بالسياسية.

الفرع الثاني: مستويات المشاركة السياسية وانماطها

---

(2)- محمد نصر مهنا، ***في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية*** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص .442.

[3] سعاد حفاف، المشاركة السياسية وشرعنه السلطة في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل الدكتورة، جامعة الجزائر، 2015 ص23

[4] ماجد محي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراية نظرية، ص 5

[5] ابرادشة فريد، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر بين عوامل الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، 2020، ص361

[6] حمدي عبد الرحمن حسن، المشاركة السياسية اشكالات عامة وقضايا نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد1، سنة 2011

1-مستويات المشاركة السياسية: يرى شومبيتيور Schumpete وكذلك المنظرون الانجوساكسون من روبيرت داهل إلى جبريال الموند Gabriel Almond وسيدنس فيربا Sidney verba وكذلك ألبيرت هيرشمان Albert Hirshaman إلى تقلص المشاركة السياسية التي تتطلب اقتراعا جماهيريا واسعا حيث يفصل البعض التجمعات الصغيرة وعند محاولة شرح ذلك التقلص اتضح أن الخطورة لا تكمن في عدم الاشتراك في الاقتراع العام ولكن في هروب الهدف الذي من أجله يبحث المواطن ويسعى إلى المشاركة، ومن ذلك المنظور يصبح الانخفاض في الاقتراع العام ليس هو كل المشكلة وهذا ما حدث في فرسا وسويسرا والويلات المتحدة الامريكية ولكن مازال الموطن الراشد يفضل المشاركة السياسية في إشكالية الأخرى مثل المسيرات، المظاهرات، حماس اللوبي داخل الجمعيات المحلية ومن خلال منظور انجيلهارت هناك أشكال جديدة مثل الاعتصام والمقاطعة.

فالمشاركة جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن مفهومات الديمقراطية الأخرى كالمجتمع، وسيادة الشعب، ومناقشة القوانين أو تعديلها، كما أن المشاركة السياسية تعد مقياس لنمو الحكومات الديمقراطية وهناك من يعتبر عملية المشاركة السياسية من الأنشطة الإدارية التي يشارك الافراد بمقتضاها في اختيار الحاكم وصياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الافراد في مختلف مستويات النظام السياسي.[7]

2-انماط المشاركة السياسية

تتعدد أنواع المشاركة السياسية، فهي لا تتوقف عند الانتخابات وإنما يؤخذ بنظر الإعتبار غيرها من الأشكال ومرد ذلك هو الشكل المتغير لمفهوم المشاركة السياسية، كما تعتمد المشاركة السياسية على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه على مشاركة المواطنين ومدى توفر الآليات أمامهم فإنها تتوقف على إدارة المواطنين من حيث اقدامهم عليها أو امتناعهم عنها تبعا لرغباتهم وميولهم للعمل السياسي واستنادا لهذا يمكن التمييز بين:

1. المشاركة السياسية المستقلة: وهي النابعة من الإرادة الذاتية للفرد.
2. المشاركة السياسية المعينة: وهي ليست لإرادة المواطن تأثير فيها ولكن قد يدفع أو يجبر تبعا للتوجهات الفكرية والعقائدية.

وبالتالي فإن سمة النوع الأول الطوعية والإيجابية وبالتالي الديمقراطية ويلازم هذا المجتمعات المتقدمة من دون تمييز بين افرادها سواء كانوا ناخبين أو ناشطين في منضمات سياسية أو نقابية.

ويسهم المشاركون هنا في إحداث تغيرات واضحة في النظام السياسي ويبنى هذا النظام على عدة ركائز:

1. خضوع النظام السياسي لصوت الشعب بإرادته وانتمائه.
2. إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية واحترامها والسعي إلى التوسيع فيها.
3. قدرة النظام السياسي بالمشاركة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث يكون له القدرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة والاستجابة لمطالبها دون استبعاد.

[7] سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس، 2005، ص 17

4. تمثيل سرائح المجتمع كافة وبمختلف توجهاتها السياسية وانتمائها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

اما النوع الثاني فهو يقوم على أســـاس مشـــاركة غير ديمقراطية ليس لإرادة الموطن دور فيها وتأتي بالإجبار وتعبئة قطاعات واسعة من الجمهور لإسناد القرارات السياسية وإضفاء الشرعية عليها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية والاحتفالات ولا تعبر الانتخابات في هذا وسيلة للمشاركة الحقيقية، وإنما أداة لتدعيم النظام السياسي ومواجهة الرأي العام الخارجي إضافة إلى عدم وجود معارضة قوية وعلنية ومن أبرز خصائص هذا النوع:

1. الاختلال في شرائح المجتمع
2. تعد هذه المشاركة على انها شكلية ومرحلية وغير فعالة وسلبية

المحور الثاني: المشاركة السياسية في الجزائر وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

اذا كانت الانتخابات تشكل العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث، باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكامهم ومحاسبتهم، فان الإقبال المتزايد على الانتخابات من طرف الأنظمة السلطوية التي لا يستند فيها الحكام إلى شرعية انتخابية ديمقراطية، أصبح يثير العديد من الإشـكالات النظرية التي تسـتوجب معالجتها تفكيك العلاقة المفترضـة بين الانتخابات والديمقراطية، وإعادة تركيبها لتأخذ بعين الاعتبار السـياق السـياسي العام الذي يحكم هذه العلاقة، وقدا فرزت عملية التفكيك بحسب علاقتها بالديمقراطية إلى ثلاثة أنواع: أولها انتخابات الديمقراطيات الراسخة، وهي انتخابات تنافسية تستهدف الحسم والفصل بين الفرقاء السياسيين وبرامجهم، وثانية انتخابات الانتقال الديمقراطي وتستهدف خلق مؤسسات جديدة منتخبة تؤسس للنظام الديمقراطي الجديد، أما النوع الثالث فيتجلى في الانتخابات المنظمة في إطار النظام السلطوي والتي تعتبر جزءا من التطور الطبيعي لهذا الأخير وتختلف رهاناته من نظام سلطوي إلى أخر،[8]

أولا: واقع المشاركة السياسية في الجزائر

تشـكل أزمة المشـاركة السـياسـية في الجزائر من أهم المواضـيع التي تحظى بأهمية بالغة لدي صـناع القرار نظرا لانعكاسـاتها المختلفة على النظام السـياسي وعلى مصـداقيته، وقد تجسـدت هذه الازمة عبر مختلف الاسـتحقاقات الانتخابية ومن بينها الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور لسنة 2020 والانتخابات التشريعية 2021.

إذ لا زالت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من المواضيع التي لازالت تشغل بال المسؤولين الجزائريين في كل استحقاق انتخابي والتي لها اثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة وعائقا حقيقيا امام عملية التنمية السياسية ومن مظاهر هذه الازمة هو عزوف الجزائريين عن العمل السـياسي والتغيب عن العملية الانتخابية الناتج عن ايمان الناخبين لعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي هذه الازمة وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين الرسميين والغير رسميين من وسائل اعلام كالتلفزيون والإذاعة وغيرها ، وكذا مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل وإرساء المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات إلا أنها ماتزال قائمة في المجتمع الجزائري.

---

[8] - محمد الهاشمي،" الانتخابات التشريعية (2007) تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية «*المستقبل العربي*، ع.62، ص.5.(

وفي هذا السياق يقول عبد الحميد مهري في تصريح لجريدة الخبر في الإجابة على سؤال جوهري هوا لماذا لا انتخب حيث قال " لم أشارك في الانتخابات التشريعية مع غيري من المواطنين انطلاقا من قناعات شخصية قد اشترك فيها مع غيري من المواطنين انني لم أكن باختصار مطمئنا عندما انتخب، انني اؤدي واجب الاختيار الحر الذي يرتبط بالمواطنة أو انني اواصل السير في نفس الطريق الذي جبلنا بقوافل الشهداء، أو انني أساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال التي تأتي بعدنا.

لكن مقاطعة الانتخابات ليست قضية شخصية فقط بل هي ظاهرة اجتماعية لها اسبابها السياسية وأنها بالتأكيد ليست برنامجا سياسيا يمكن أن يساهم في حل مشاكل البلاد ولكنها رسالة من المجتمع يجب على الذين بيدهم صناعة القرار أن ينزلوها منزلتها الصحيحة، وخصوصها بقراءة سليمة تتجاوز النظرة اليها كمجرد شعارات ترفعها الأحزاب وشخصيات قد تختلف معها في الاتجاه أو الممارسة السياسية لان جوهر القضية هو لماذا يقاطع الناخبون الانتخابات من تلقاء أنفسهم أو يستجيبون لدعوة المقاطعة؟ هناك أسباب عديدة ساهمت في تضخيم ظاهرة المقاطعة منها:

1. غياب النقاش الحاد حول التحديات الداخلية والخارجية الحقيقية التي تواجه بلادنا، والالتفاف عليها بعموميات غامضة، ومحاولة الفوز بالمصداقية عن طريق دغدغة المشاكل اليومية للمواطن
2. تقديم صورة عن الانتخابات التشريعية في جميع مراحل ومستويات تحضيرها بأنها في الأساس عملية ترمي للإبقاء على الحكم القائم وترميم السدود التي أقيمت للحيلولة دون تطويره أو تغييره.
3. الاعتقاد السائد بأن المشاركة في الانتخابات واختيار نواب جدد مهما كانت كفاءاتهم في ظل نظام القائم لا يقدم ولا يؤخر شيئا.
4. صحيح أن تزوير الانتخابات بالمعنى التقني التقليدي للكلمة لم يعد هو العامل الأساسي الذي يكيف نتائجه، ذلك أن السلطة دجنت الساحة السياسية كما تريد طيلة سنوات عديدة، ويطرق ووسائل مختلفة، إلى حد يمكنها من مخاطبة السحب الانتخابية، أمطري حيث شئت سيأتيني خراجك.
5. أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات، الذي اتسع بشكل ملحوظ، يعكس الطموح إلى تغيير سياسي عميق أصبح اليوم حلما مشتركا بين جميع شرائح المجتمع، رغم الاختلاط هذا الحلم بما يشبه اليأس من حدوثه في المنظور القريب.

فمتي يدرك المسؤولون وأصحاب القرار أن معطف نظام الحكم لم يعد يتسع للمجتمع الجزائري اليوم."[9]

ثانيا: ازمة المشاركة السياسية وعلاقتها بالحراك الشعبي

يمكن القول ان غياب المواطنة والانتقاص من حقوق المواطن أو الاعتداء عليها أو مصادرتها، جعل الكثير من المواطنين يعيشون عزلة ولا مبالات، ودخلوا في حالة من الاغتراب والمتمثل في الاغتراب السياسي الذي يحرم المواطنين والمجتمع من تفعيل اهم عملية للتعبير والإصلاح والمتمثلة في العملية الانتخابية.

[9] عبد الحميد مهري، لماذا لم انتخب، جريدة الخبر، الجزائر 19ماي2007، ص5

وعليه فان المواطن الجزائري وعلى غرار نقية الشعوب العربية، بات يشعر باغتراب واللامبالاة بشأن القضايا التي تثار حوله والمتمثلة في العزوف السياسي بمختلف مظاهره مثل (عدم الاقبال على الانخراط في الأحزاب، عدم حضور الندوات السياسية الامتناع عن التصويت في الانتخابات)، كما أن المواطن بات يميل إلى العزلة ويفقد الإحساس بانتماء، وفقد الرغبة بالمشاركة في القضايا السياسية في العزوف الانتخابي، الاستقالة من الشأن السياسي، السخرية السياسية من الوضع القائم.

وعلى الرغم من الاثار الإيجابية للمشاركة السياسية على شخصية المواطن وعلى السياسية العامة، يميل بعض المواطنين إلى اللامبالاة ويعود ذلك لأسباب عديدة منها ذاتية شخصية ومن أهمها غياب الحافز أو الدافع قد يساعد على ظهور الميل إلى اللامبالاة السياسية حيث يشعر الموطن بعدم الانجذاب نحو العمل السياسي، ويتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة، كون ذلك النشاط لا يتيح له اشباعا عاجلا، وكذلك فقدان الاهتمام بالمكانة أو الموقع، ولانعدام قدرة المواطن على تحمل المسؤولية الشخصية أو الشعور بالخوف وعدم الامن فضلا عن مدى الوعي والفهم لأهمية النشاط السياسي، كان ينظر المواطن إلى النشاط السياسي على أنه يشكل تهديدا لبعض جوانب حياته أو قد يؤثر على علاقته بالأخرين، فيرى أن اللامبالاة أكثر ملائمة لحياته. وقد يكون اللامبالاة بفعل عوامل سياسية منها الاغتراب السياسي، أو عدم الثقة في القيادات السياسية أو لعدم الوفاء النسق السياسي لحاجاتهم الضرورية، وفي كثير من الحالات تكون اللامبالاة تعبير عن موع من الاحتجاج السلبي على سياسة ما أو واقع سياسي معين وتحدث هذه الحالة عندما المواطنون المعنيين إلى حالة خيبة الامل أو الإحباط في مواجهة الظروف السياسية المعينة وذلك سواء بعدم القدرة على التكيف أو لوقوع الأطراف المعنية تحت تيار عارم من الإكراه أو الاجبار المادي والمعنوي.[10]

ثالثا: المشاركة السياسية على ضوء العمليات الانتخابات الرئاسية

يمكن القول ان المطالب السياسية المتفاوتة أسهمت لدى كل تيار سياسي داخل الحراك الشعبي، وعلى مدار أشهر منه في تقسيم الساحة السياسية إلى تيارين بارزين، يحمل كل منهما تصورا لحل الازمة السياسية بناءا على متغيرات تحكم سلوكه السياسي، أهمها متغير بقاء/زوال رموز النظام السابق وخصوصا تلك التي اخذت على عاتقها تسيير المرحلة الانتقالية وفقا لمنطوق دستور 2016 إضافة إلى متغير الاستمرارية/ القطيعة مع نظام الحكم ككل والتأسيس لمنظومة سياسية جديدة.[11]

وعليه فقد جاءت انتخابات 12ديسمبر 2019 الرئاسية في سياق يتسم بإستقطاب حاد في الرأي العام الجزائري، بين مؤيد دعوة المؤسسة العسكرية للذهاب إلى انتخابات الرئاسية بوصفها الحل الأمثل للأزمة السياسية الراهنة ومعاريضها بحجة أن الظروف التي سبقت تنظيمها لا تسمح بتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، خاصة في ظل يقاء حكومة الوزير الأول نور الدين بدوي الذي عينه بوتفليقة قبل استقالته، والمتهم بتزوير انتخابات سابقة في عهده، علاوة على

[10] حسين علوان البيج، المشاركة السياسية (الأهمية، الأنماط، الابعاد)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020، ص43

[11] فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري قراءة في التحولات المشهد السياسي، المركز الديمقراطي العربي، شوهد في 2021/08/11 في الرابط https://democraticac.de/?p=70281

استمرار الاعتقالات في صفوف الحراك الشعبي المعارض سلميا، والتي تندرج ضمن فئة اعتقالات الراي السياسي، وقد ساق الرافضون حجة آخري مفادها أنه من غير المجدي تنظيم انتخابات في ظل التضييق المنهج على الاعلام المستقل، في مقابل كان مؤيدو الانتخابات يحاجون بأن إجرائها في موعدها لا يتنافى وروح الحراك الشعبي، ففضلا عن الإنجازات التي تحققت والتي تأتي في مقدمتها استعادة الشعب الفضاء العمومي والقدرة على التأثير سياسيا في خيارات السلطة وقيام لجنة انتخابات نزيهة يمكن الحراك وينبغي له أن يستمر بعد الانتخابات وان يواصل ممارسة الضغط على السلطة من اجل إصلاحات اعمق واشمل.

كما تجلى منطق رفض الانتخابات في اتجاه اخر هو مقاطعة أحزاب سياسية تقديم مرشحين عنها للانتخابات، تعلق الامر بالحزبيين الاسلامين "حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية، وفضلا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، أضف إلى ذلك أن شخصيات سياسية وطنية عديدة قاطعت الترشح لهذه الانتخابات على غرار مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق وطالب الابراهيمي وزير الخارجية الأسبق، واحمد بن بيتور، هم جميعا كانوا من الأسماء التوافقية التي كان ينتظر منها أن تقود الحوار مع السلطة الفعلية من أجل تجسيد مطالب الحراك الشعبي، بالنسبة لموقف المؤسسة العسكرية لطالما نفت قيادة الأركان الجيش وجود أي طموح سياسي لدى قياداته، وفي 13 أكتوبر 2019، صدر قانون يحضر على متقاعدي الجيش ممارسة أي نشاط سياسي بما في ذلك الترشيح للانتخابات لمدة خمسة سنوات بعد توقفهم نهائيا في الجيش، وأكدت القيادات العسكرية، باستمرار أيضا أن الجيش يلتزم مهماته الدستورية وأن ما يقوم به خلال الفترة الراهنة لا يتعدى "مرافقة الحراك الشعبي" وتقديم الدعم اللازم لجهاز العدالة في حملتها ضد الفساد الذي استشرى في حقبة الرئيس بوتفليقة[12]

كما بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية داخل الجزائر 41,13% أي ما يقارب(9747804) من إجمالي 24464161 مسجل على مستوى التراب الوطني وخارجه، وباحتساب نسبة التصويت خارج الجزائر التي بلغت 8,69% تكون نسبة المشاركة الإجمالية 39,83%، وقد أسفرت النتائج عن حصول عبد المجيد تبون على نسبة 58,38% ، وبلغت نسبة عبد القادر بن قرينة 17.38% ، وتحصل علي بن فليس على 10,55%، واحرز عز الدين ميهوبي نسبة 7.26%، وتحصل عبد العزيز بلعيد 6,66% ، وتباينت نسبة المشاركة بحسب الولايات بين نسب معتبرة وأخرى متدنية جدا، باستثناء ولايتي بجاية وتيزي وزو اللتين سجلتا نسبا تقارب 0% ، وسجلت باقي الولايات نسبا راوحت 57و30%، بينما سجلت الجزائر العاصمة سجلت 19% .[13]

اذا وكاستقراء في نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة فهي تعكس لنا الانقسام الحاد الذي شهده الشارع الجزائري بين مؤيد ومعارض لفكرة الانتخابات في تلك المرحلة من جهة كما تعكس لنا النتائج من جهة أخرى درجة العزوف الانتخابي لدى الشعب الجزائري الذي لازال يمارس سياسية المقاطعة ، وتدني مستوى المشاركة السياسية، على الرغم

[12] المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخاب، مرجع سابق.

[13] المجلس الدستوري، الإعلان رقم 03/إ، م، د/19 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1441هـ الموافق لـ 16ديسمبر 2019 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية.

من أن الشارع الجزائري يوم 22فبراير 2019 خرج ما يقارب24 مليون مواطن يطالبون بالتغيير وفي النسبة التي تعادل الهيئة الناخبة المسجلة التي تغيبت عن الموعد الانتخابي، وهوا ما يقودنا لطرح السؤال مرة أخرى لماذا يواصل الشعب الجزائري المقاطعة السياسية مع السلطة؟ والاجابة الوحيدة لهذا التساؤل هوغياب الجانب الملموس والمادي من قبل السلطة التي إكتفت ولا تزال تمارس العادات القديمة بحيث تكتفي بتقديم الوعود الامر الذي أفقد المواطن الثقة في المؤسسات الرسمية وحتى الغير الرسمية وعلى راسها الأحزاب السياسية التي تعتبر الإطار السياسي الذي يمارس فيه الفرد حقوقه السياسية والتي أصبح يحسبها لصالح النظام.

إذا عكست نتائج الانتخابات على مشروع الدستور التي أجريت في الأول من نوفمبر 2020 والتي تلخصت نتائجها في أن نسبة المشاركة بقيت متدنية بحيث حققت نسبة 23,84% أي ما يعادل 5024239 من أصل 24 مليون ناخب مسجل، اسفرت نتائج الاستفتاء عن 66,80% صوتوا بنعم، والمصوتون بـــ لا بنسبة 33,20%، هذه النتائج تعكس لنا مرة أخرى عن استمرار الشعب في رفض كل المبادرات السلطة باعتبارها لا تعكس مطالب الحراك الشعبي.

ومن الوضح ان وجهة الاستفتاء الدستوري نحو تمريره يتمثل في كون لا شيئ قد يتغير عن السابق فيما يتعلق بمسار العملية الانتخابية برمته، والذي تحدده السلطة في غياب هيئة مستقلة فعليا للانتخابات، ووفق أساليب مختلفة، فهي تعول بالدرجة الأولى على وعائها التقليدي الحاضر في جميع استحقاقاتها الانتخابية، في مقابل مقاطعة راديكالية واسعة، ما يتيح للسلطة في كل موعد انتخابي تمرير مشاريعها بسهولة وبنسب مشاركة متوسطة، الامر الذي يجعلها في النهاية مقبولا محليا وبوسعها صنع شرعية للنظام الجزائري.[14]

المحور الثالث: تحديات المشاركة السياسية في الجزائر

فهي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء للصفوة إلى وضع العراقيل امام المتطلعين على إلى المشاركة/ من جهة وشيوع الامية ، واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب، وتصبح المشاركة السياسية أزمة من الازمات "التنمية السياسية" عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو آخر وفي وقت أخر وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديدا لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب على مطالب القوى الصاعدة ولاريب ان كل ما يؤدي في تغيير المجتمع ماديا، كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الراعية وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم.

استنادا لما تقدم فإن المشاركة السياسية تصبح أزمة في حالات هي:

1. ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم
2. عدم الاستجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة

تنبع أزمة المشاركة السياسية عن عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تغزو هذه الازمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الازمة وهي في حقيقة الامر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الازمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي،

[14] فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري في تحولات المشهد السياسي، مرجع سابق

مثل أزمة الشرـــعية، وأزمة الهوية، وأزمة التوزيع، وأزمة التدخل، فظهور ازمة من هذه الازمات لا يعني انها بعينها الازمة الموجودة في هذه البلد أو ذاك بل أن وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الازمات بعبارة أخرى أن كل ازمة أو أزمات متتابعة أو متزامنة مع بعضها البعض.[15]

1- **التحديات السياسية:** شهدت الفترة الأخيرة فسادا سياسيا كبيرا، حيث استحوذ على الساحة السياسية رغم التناقضات الفكرية والأيديولوجية، وأنشاء أحزابا موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية، وهذا من خلال كسب قاعدة شعبية من مختلف فئات المجتمع، وهذا الوضع السياسي المتعفن الذي عمل النظام عبر عقود على ترويضه، وتهيئته مما أفقده المصداقية، والشفافية حتى خسر ثقة المواطن

كما يعتبر التحديث أيضا سببا أساسيا في تعميق الهوة بين الشعب ومؤسسات الدولة هي عهد الرئيس السابق وبعد الحراك22 فبراير بحيث فشلت في بناء مؤسسات سياسية قوية بشكل يجعلها قادرة على الاستجابة لمطالب الاجتماعية المتغيرة واستيعاب توسع المشاركة السياسية للمواطنين نتيجة للتحديث الاجتماعي، وإكساب ثقة المواطنين للتعبير عن انشغالاتهم واحتجاجاتهم من خلالها، باستثناء مؤسسة الجيش والأمن التي تبقى تتمتع بالشرعية ومصداقية لدى المواطنين، فإن درجة ثقة المواطنين في باقي المؤسسات الدولة ضعيفة جدا، وهذا ما أظهرته النتائج البارومتر العربي عام 2017، أذ أن اكثر من 75%من الجزائريين يثقون في مؤسسة الجيش، وحوالي 60% يثقون في مؤسسة الشرطة، ولكن أقل فقط من 40% يثقون في الحكومة والقضاء، أما البرلمان الذي يمثل أهم مؤسسة تمثيلية في البلاد والتي تمارس سلطتها باسم الشعب والممثل له والمتحدثة باسمه فهي الأقل نسبة بـــ 18% من ثقة المواطنين إلى جانب الأحزاب السياسية التي لم تحصل إلا على 14% التي كانت أهم الغائبين عن الحراك الشعبي.

أما الأحزاب السياسية فقد تباين حجمها واعدادها وفقا لقبول الشعب الجزائري لموقفتها وتأييد الشعب لها فقد كشف الحراك الشعبي عن افتقار الأحزاب السياسية للقواعد الشعبية، التي كانت تتفاخر بها في الندوات الصحفية والأرقام التي كانت تعلنها في مواعيد الانتخابات عن نسبة المشاركة المواطنين، فقد وصل الأمر إلى طرد بعض ممثلي الأحزاب في المسيرات رغم محاولاتهم للتقرب من الحراك الشعبي بحيث اقتصر دورها على التصريحات وردود فعل كوادرها، ومحاولاتهم توجيه الحراك الشعبي نحو مسار سياسي توافقي لمرحلة انتقالية أو عبر ممارسة الدور التقليدي بالترشح للانتخابات. [16]

2- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** على مدار 20 سنة من الحكم عمل النظام على فرض فلسفة التهدئة وشراء السلم الاجتماعي، ونشرها عبر قنوات كثيرة مثل وسائل الإعلام الأحزاب السياسية الموالية كما عمل النظام على ضرب وكسر عزيمة الشعب، من خلال نسر الفساد المالي والإداري والأخلاقي، بإضافة على

[15] ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 جامعة باجي مختار، عنابة
[16] سارة عبد السلام الشريني، تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال اقتراب الجماعة، المركز العربي الديمقراطي، شوهد https://democraticac.de/?p=64673

انخفاض في أسعار البترول بشكل كبير سنة 2014 واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2020 ومع تداعيات كورونا التي كان لها الوقع الكبير على الاقتصاد الوطني التي انت ضربة موجعة لاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الريع البترولي مما فرض على الجزائر مرجعة سياستها الاقتصادية، فكانت أكثر المضرين بتراجع احتياط الصرف من العملة الصعبة وتوقف العديد من المشاريع الكبرى، تقليص عمليات التوظيف من مختلف القطاعات، هذا الوضع الاقتصادي المعقد اثر كثيرا على المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب

كما تعرض الاقتصاد الجزائري لهزة عنيفة خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط ما نتج عنه عجز تاريخي في موازنة 2021 إذ بلغت 22مليار دولار، ويقول خبراء أن الازمة المزدوجة دفعت بالسلطات الجزائرية اغلى تقليص الانفاق الحكومي بولق النصف تقريبا وتجميد مشاريع في عدة قطاعات، وامتدت اثار الازمة لتطال أسعار المواد الاستهلاكية على اختلافها وستكون الحكومة امام رهان إطفاء لهيب الأسعار التي اشتدت وطأتها منذ شهر، والتي تدهورت معها القدرة الشرائية ولم تسلم العملة من تبعات الازمة إذ بلغت مستويات قياسية من الانهيار أمام الدولار بنحو142 دينار على أن يتقهقر ليصل إلى 149 دينار في العام المقبل، كما تتوقع السلطات انخفاضا بوقع 5% من قيمة العملة المحلية كل عام، خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقارنة بالعملة الأجنبية، وبحسب بيانات بنك الجزائر المركزي بلغ سعر صرف الدينار مطلع يونيو الماضي مستوى 134 مقابل الدولارو160 مقابل اليورو.[17]

إضافة إلى ذلك تواجه الجزائر اختلالات مالية كبيرة، زاد إجمالي الدين الحكومي بشكل كبير من عام 2017 ليصل إلى 27% من إجمالي الناتج المحلي وبحلول نهاوي العام 2017 من المتوقع أن إلى 33 % من عام 2018 كذلك قدر عجز الميزانية بنسبة 7,8% من اجمالي الناتج المحلي في عام2019 منخفضا من 15,3 % في عام 2015 كما وصل عجز الحساب الجاري إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 ، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 9,3% في عام 2018 وذلك في ضل غياب أي سياسية لزيادة الواردات تزامنا مع انخفاض الكبير في إيرادات الصادرات منذ عام 2014 .

الخاتمـــــة

لقد كشفت الدراسة في نهايتها بان عملية المشاركة السياسية تعتبر أحد أهم الاليات لممارسة الديمقراطية وتكريس المواطنة فهي الوسيلة التي تجعل من المواطن فاعلا أساسيا في اتخاذ القارات المتعلقة به، وتجعل منه فاعلا سياسيا مما يجسد من خلالها أفكاره وآراءه السياسية، ويكون بذلك في علاقة دائمة مع السلطة يمارس دور الرقابة على السلطة التي تحكم باسمه.

وعليه فان العملية الانتخابية في الجزائر عرفت مسارا طويلا كان متعثرا في بدايته من تبني الجزائر التعددية السياسية هذا التعثر الذي جعل الشعب الجزائري يتخلى عن المجال السياسي كليا، إلى غاية الحراك الشعبي لـ 22 فبراير 2019 التي كانت نتيجة لثلاثة عقود ال العزلة السياسية، دفعت الشارع الجزائري الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الظروف السياسية العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة، يعتبر البعض أن الحراك الشعبي هو أكبر عملية مشاركة

[17] الجزائر تواجه مشكلة البطالة بالمشروعات الصغيرة، جريدة العرب، الأربعاء 2021/07/14، ص 11

سـياسـية عرفتها الجزائر حيث خرج ما يقارب 24 مليون شخص إلى الشـارع وهي اجمالي الهيئة الناخبة التي كانت ولازالت تتغيب عن كل موعد انتخابي.

قائمة المراجع:

1. مصطفى والإعلام *جامعة الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)*، رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ،2008-2009).
2. محمد نصر مهنا، *في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية* (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص .442.
3. سعاد حفاف، المشاركة السياسية وشرعنه السلطة في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل الدكتورة، جامعة الجزائر ، 2015.
4. ماجد محي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراية نظرية.
5. البرادة فريد، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر بين عوامل الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، 2020.
6. حمدي عبد الرحمن حسن، المشاركة السياسية اشكالات عامة وقضايا نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد1، سنة 2011.
7. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس، 2005.
8. محمد الهاشمي،" الانتخابات التشريعية (2007) تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية «*المستقبل العربي*، ع.62، ص.5.
9. عبد الحميد مهري، لماذا لم انتخب، جريدة الخبر، الجزائر 19ماي2007.
10. ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 جامعة باجي مختار، عنابة.
11. سارة عبد السلام الشربيني، تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال اقتراب الجماعة، المركز العربي الديمقراطي، شوهد https://democraticac.de/?p=64673
12. الجزائر تواجه مشكلة البطالة بالمشروعات الصغيرة، جريدة العرب، الأربعاء 2021/07/14.
13. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية (الأهمية، الأنماط، الابعاد)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020.
14. فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري قراءة في التحولات المشهد السياسي، المركز الديمقراطي العربي، شوهد في 2021/08/11 في الرابط https://democraticac.de/?p=70281

15. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخاب، مرجع سابق.
16. المجلس الدستوري، الإعلان رقم 03/اقتراب/19 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1441هـــ الموافق لـــ 16ديسمبر 2019 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية.
17. فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري في تحولات المشهد السياسي، مرجع سابق